

51742

المملكة المغربية

الحمد لله وحده

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

نسخة عادية

القرار عدد: 1/584

المؤرخ في: 2016/12/27

ملف مدني

عدد : 2016/1/1/3540

ضد

الأستاذ

بتاريخ : 2016/12/27

إن الغرفة المدنية (القسم الأول) بمحكمة النقض في كتابتها العننية أصدرت القرار الآتي نصه:



بين: [Redacted] شخص ممثله القانوني الكائن مقره الاجتماعي [Redacted] ينوب عنه الأستاذ محمد جنكل المحامي بالدار البيضاء والمقبول للترافع أمام محكمة النقض.

طالبا - من جهة؛

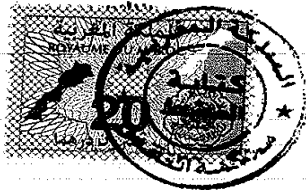
ويبين: الأستاذ [Redacted] بهيئة الدار البيضاء. عنوانهما

المحامي بهيئة [Redacted]

الدار البيضاء والمقبول للترافع أمام محكمة النقض.

مطلوبتين - من جهة أخرى.

[Handwritten signature]



[Handwritten signature]

بناء على المقال المرفوع بتاريخ 2016/04/13 من طرف الطالب أعلاه بواسطة نائبه المذكور والرامي إلى نقض الأمر رقم 83 الصادر عن الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف بالبيضاء بتاريخ 2016/03/02 في الملف عدد 15/1120/347.

وبناء على المذكرة الجوابية المدلى بها بتاريخ 2016/10/25 من طرف المطلوبتين في النقض بواسطة نائبهما المذكور والرامية إلى رفض الطلب.

وبناء على الأوراق الأخرى المدلى بها في الملف.

وبناء على الأمر بالتخلي والإبلاغ الصادر في 2016/11/21.

وبناء على الإعلام بتعيين القضية في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 2016/12/27.

وبناء على المناداة على الطرفين ومن ينوب عنهما وعدم حضورهم.

وبعد تلاوة التقرير من طرف المستشار المقرر السيد محمد شافي، والاستماع إلى ملاحظات

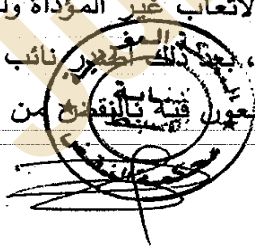
المحامي العام السيد محمد فاكر.

### وبعد المداولة طبقا للقانون

حيث يستفاد من مستندات الملف انه بتاريخ 2015/09/17 طعن المكتب الوطني للمطارات أمام الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء في قرار تحديد الأتعاب موضوع الملف عدد 416 ت ع 2015 الصادر عن نقيب هيئة المحامين بالبيضاء بتاريخ 2015/07/23 والقاضي بتحديد الأتعاب والمصاريف المستحقة للأستاذتين بسمات الفاسي الفهري وأسماء العراقي في مبلغ 22.000 درهم مقابل الجهود التي بذلتها في القضية الإدارية عدد 5/12/377. مؤسسا طعنه على أن القرار استند على حثيثة يتيمة لم تبين ماهية الوثائق والمحتويات المرفقة بالملف والتي استند عليها من أجل القول بما ورد في المنطوق كما انه لم يبين كيف استفاد من الجهد المبذول المقدم من طرف المستأنف عليهما ما دام انه استند على هذه الاستفادة من أجل الحكم بالمبلغ المبين في المنطوق والذي يعتبر جد مبالغ فيه وان التعليل السليم كان يفرض على النقيب تفصيله بحوثيات دقيقة واضحة تجعل المحكوم ضده يسلم عن قناعة بمنطوقه وبمضمونه إذ اعتمد القرار على الحثيثة التي جاء فيها "وبعد الاطلاع على محتويات الملف ووقائعه المرفقة تبين أن المطلوب في التحديد قد استفاد من الجهد والخدمة المقدمان من طرف الطالبتين كما أن منطوق القرار يتعارض حتى مع مضمون الحثيثة الفريدة حينما اعتبر أن المبلغ المحكوم به يتضمن الأتعاب والمصاريف والحال أن الطالبتين حسب وقائع القرار لم تدليا بما يفيد أداءهما لمصاريف معينة من الأصل.

وأجابت المستأنف عليهما بأنهما وجهتا إلى المستأنف لائحة فواتير الأتعاب غير المؤداة ولم ينازع فيها داخل 3 أشهر كما أن النقيب اصدر القرار بناء على الوثائق المدلى بها، بعد ذلك المطعون نائب الرئيس الأول بتاريخ 2016/03/02 أمره بتأييد القرار المطعون فيه. وهو الأمر المطعون فيه بالنقض من الطاعن

ح.م



2  
NNN

2016-1-1-3540  
2016-12-27  
584

